

صالح لطيلي

«الجهاد والموت» لأوليفيه روا: ثورة عدمية في ثوب سلفي

باريلس - سارة قريرة

كذلك بإرادة قوية في القطع مع الجيل السابق والتسابق نحو الموت كطريقة وحيدة للنجاة؛ أي إن روا يفنّد فكرة الراديكالية الإسلامية لفائدة أسلمة الراديكالية. المثير للانتباه هنا هو أن هذه الأزمة الوجودية التي تعبر عنها هذه الثورة العدمية ليست بالجديدة على أبناء أوروبا. ففي آخر عشرينيات القرن الماضي، انتبه الكاتب أندريه مالرو - الذي يوافق شهر تشرين الثاني الذكري الأربعين لوفاته - إلى البعد العدمي الذي يحمله فكر الشباب الأوروبي آنذاك، من خلال عدد من نصوصه كـ «عن الشباب الأوروبي» D'une jeunesse européenne. ويتساءل مالرو في آخر مقالته: «ما هو مصير هذا الشباب العنيف، الذي يحمل سلاحه ضد نفسه، والذي تحرر من كبرياء يجعله يسمي عظمة احتقاره لحياة لم يعد يعرف كيف يرتبط بها؟». بتعبير آخر، يتساءل مالرو عن مصير شباب الحضارة الأوروبية التي لم تعد تمنح إجابات شافية لجيل عدمي أعلن مع الفيلسوف نيتشه «موت الإله»، من دون أن يجد ما يعوّضه. وإذا اختار مالرو، المخلص لفلسفة نيتشه، سبيل الفن كقيمة ميتافيزيقية تلهي الإنسان عن عدمية الوجود، فقد التفت كذلك إلى الحضارات الآسيوية وإلى بعدها الروحي الذي قد يحمل جواباً شافياً لتعطش الشباب الأوروبي (وهي فكرة يتطرق إليها مالرو من خلال كتابه الأول «إغراء من الغرب» La Tentation de l'occident). وهنا يلتقي أدب مالرو بحجج أوليفيه روا الذي انتبه إلى كون هذه الثورة العدمية ذات صلة مع غياب الشعور الديني أو الثقافة الدينية عن المجتمعات الغربية، وخاصة منها الفرنكوفونية - أغلب إرهابيي داعش في صفوف المجتمعات الأوروبية يحملون الجنسيتين الفرنسية والبلجيكية. أي إن روا يطرح بطريقة غير مباشرة السؤال الآتي: إلى أي مدى تساهم، في فرنسا، السياسة العلمانية الراديكالية في نشأة جيل تكون الثورة العدمية مفهّمه الوحيد؟

طبعاً، إن دراسة أوليفيه روا تخصّص المجتمعات الأوروبية؛ فالدوافع التي تلقى بالشباب العربي بين ذراعي «داعش» تختلف ولو نسبياً، وفيها بلا شك بعد أهم من الدوافع السياسية والطائفية والدينية والاقتصادية. لكن السؤال الذي لا يجيب عنه روا في كتابه هو: لمّ لجأ هذا الشباب العدمي إلى الإسلام كإيديولوجيا لتحقيق ثورته؟ وهل يكفي بعدها العالمي لتفسير ذلك؟

في جميع الأحوال، فإن خيار روا قد يكفي للمناداة بقراءة نقدية للفكر السلفي ولبن برّوج له ويمؤله، كي لا يستعمل كأرضية تشرّع منها قتالياً ما أنزل الله به من سلطان.

الإسلام نظرياً، وهي الانتحار. اختار أوليفيه روا، تحديداً، أن يتطرق إلى بُعد معيّن لهذه الظاهرة، وهي استقطابها لشباب المجتمعات الأوروبية، إن كانوا من أبناء الهجرة - أو ما يعرف بالـ «جيل الثاني». وهم الأغلبية، أو من الذين اعتنقوا الإسلام. هنا أيضاً، يتعارض تحليل روا للظاهرة مع الخطابات الرائجة في أغلب وسائل الإعلام الفرنسية ومع «المختصين» - جيل كيبيل نموذجاً - الذين يربطون هذا المنعرج في حياة الشباب بالبعد الديني السلفي، أي إنهم يجعلون من الإسلام السلفي - الذي يشترك بلا شك مع الفكر الداعشي في عدد من رؤاه - الدرّج الأول الذي يحمل هؤلاء الشباب نحو الإرهاب. والحال أن ثقافة



لا تبدو العدمية جديدة على شباب أوروبا إذا عدنا إلى أندريه مالرو



الجهاديين الأوروبيين الدينية لا تعدو أن تكون سطحية، خاصة أنهم لا يقرؤون اللغة العربية، بل إنهم في حياتهم لا يطبقون إلا نادراً الشعائر الدينية. كذلك يفنّد روا فكرة المحرك السياسي أو التضامن مع القضايا التي تهّم المجتمعات الإسلامية؛ فـ «داعش» غائب في الدفاع عن القضية الفلسطينية، بل يحارب حركتي حزب الله وحماس المعاديتين لإسرائيل. كذلك فإن قاتل أورلندو (في الولايات المتحدة) لم يفعل ذلك باسم «طالبان»، رغم كونه من أصل أفغاني، ولا الشقيقان تسارنايف اللذان قاما بعملية التفجير في ماراثون بوسطن هاجما المصالح الروسية، رغم كونهما من أصل شيشاني.

ما هو محرك هؤلاء الشباب إذن؟ إنه، وفقاً لروا، الثورة العدمية التي تضع الموت كهدف ووسيلة حتمية، فتشكّل قلب المشروع الجهادي. وهنا يتعدى روا عن الفكر الديني ليقوم بتصنيف الفكر الجهادي في سجل حركات تمرد أخرى عرفها القرن العشرين، خاصة منها حركات أقصى اليسار (كجماعة الجيش الأحمر التي ارتكبت عدداً من العمليات في ألمانيا السبعينيات) التي تختص بفكر عدمي تختزله عبارة No future أو «لا مستقبل» (التي ترفعها مجموعات البانك الموسيقية شعاراً)، وتختص

«الجهاد والموت» هو عنوان الكتاب الأخير للمفكر الفرنسي أوليفيه روا. في هذا العمل، يقوم روا بتحليل ظاهرة الإرهاب والهجمات الانتحارية ليؤكد أن هذا الخيار الذي تلجأ إليه فئة من الشباب الغربي ليس دينياً ولا سياسياً، بل هو في الأساس ثورة عدمية يلعب فيها الموت، في آن واحد، دور الغاية والوسيلة.

أوليفيه روا باحث، ومنهجية الباحث أن يبدأ أولاً بتعريف المصطلحات التي يشتغل عليها. لذا يقوم روا بتذكير مهم عندما يضع ظاهرة الإرهاب والهجمات الانتحارية في إطارها التاريخي، مذكراً مثلاً بأن أول من استعمل الحزام الناسف ليس أصحاب الفكر الجهادي، بل مقاتلو الحركة الانفصالية في سريلانكا «نمور التاميل» منذ الثمانينيات. أما في صفوف الجماعات الإسلامية، فيعود اللجوء إلى العمليات الانتحارية إلى سنة 1995 (خالد كلكال نموذجاً) وموجة الهجمات في فرنسا التي تبنتها الجماعة الإسلامية المسلحة. وهنا يطرح روا بطريقة غير مباشرة السؤال على كل من يجعل من الإرهاب عنصراً أساسياً في الفكر الإسلامي - لا سيما من بين سياسيي اليمين المتطرف: كيف لم يتجلبد الإرهاب إلا خلال العقدين الأخيرين رغم ظهور الإسلام منذ 15 قرناً، والحال أنه كما تدّعون عنصر أساسي في هذا الدين؟

دراسة هذه الظاهرة في إطارها التاريخي لا تعني بالنسبة إلى الكاتب تبرئة الإسلام من فكرة القتال، وهنا يناهز روا بنفسه عن خطاب آخر، ذلك الذي يقدم الإسلام كدين سلمي ينبذ العنف، وهو خطاب ينادي به حاملو رسالة «إسلام فرنسا» من «أئمة الجمهورية» الذين ينادون بـ «إسلام معتدل» ضد «إسلام راديكالي». وكان الإسلام حالة مرضية في الأساس لا تمثل أعراضها خطورة ما دام المريض «معتدلاً»، وكذلك عدد من مسلمي فرنسا الذين تمنّ عليهم وسائل الإعلام بمنبر. فيذكر روا أن مبدأ القتال موجود في الإسلام، لكن يقننه عدد من النصوص لتجعل منه أساساً حرب مقاومة في حال تعرضت أراضي المسلمين لاجتياح خارجي من غير المسلمين. وهو المنطق نفسه، وفقاً له، الذي نادى به حركات المقاومة ضد الاستعمار، فضلاً عن أن مقاتلي جبهة التحرير الجزائرية لُقّبوا بالـ «مجاهدين». التفاتة تاريخية تذكر بأن لا ضير في أن يحمل فكر ما منطق القتال، ما دام لا يتعدى ذلك منطق «شر لا بد منه».

وهنا يأتي الفكر الجهادي ليلخّص قطيعة مع هذه القراءة، ليصبح الجهاد هدفاً في حدّ ذاته، وليس وسيلة لبناء مجتمع جديد، وليختار من أجل ذلك طريقة يعاقب عليها

ملفت من النواب والوزراء والمسؤولين الاشتراكيين. بداية برئيس البرلمان، كلود بارتلون، الذي قال إن هولاند «تجاوز الحدود»، ووزير العلاقات مع البرلمان، جان ماري لوغوان، الذي صرح لمجلة «لوبوان» بأن هولاند بات «عدياً يجب التخلص منه»، وصولاً إلى المتحدث الرسمي باسم الحكومة، ستيفان لوفول، الذي قال «إن السؤال لم يعد يتعلق بمعرفة هل يريد هولاند الترشح لولاية ثانية، بل هل يستطيع أن يفعل ذلك؟». أما الأمين العام للحزب الاشتراكي، جان كريستوف كومباديليس، وهو الشخصية المفتاحية في إدارة التنافس بين مرشحي اليسار، فقط أطلق تحذيراً واضحاً، حين قال: «إذا أراد (هولاند) أن نساعده (لدفش) السيارة لتنتقل، وإلا فإنه لن يذهب (في الحزب الاشتراكي) مستعدون لذلك. لكن، بشرط أن يثبت أنه قادر على أن يضحّ الوعود اللازم في السيارة لتنتقل، وإلا فإنه لن يذهب بعيداً».

هكذا، لم يعد الهاجس الذي يشغل الحزب الاشتراكي متعلقاً بمدى قدرة هولاند على الظفر بولاية ثانية، بل أصبح السؤال: هل يجب إنقاذ الجندي هولاند؟ حتى أن الآلة انعكست جذرياً تحت قبة البرلمان. فبدلاً من «النداء» الذي كان مزمناً لإطلاقه لمطالبة هولاند بالترشح، يحضّر عدد من نواب اليسار عريضة قالوا إنها ستكون أشبه بـ «وثيقة فانتيبلو»، في إشارة إلى العريضة التي تقدّم بها ماريشالات الإمبراطورية، عام 1814، لمطالبة نابليون بالتنحي.

حيال هذا الوضع، علقّت مجلة «لوبوان» بسخرية، قائلة: إن صاحب استراتيجية «جحر الفأرة» بات كـ «الجزء الميت» هكذا، لم يعد الهاجس الذي يشغل الحزب الاشتراكي متعلقاً بمدى قدرة هولاند على الظفر بولاية ثانية، بل أصبح السؤال: هل يجب إنقاذ الجندي هولاند؟ حتى أن الآلة انعكست جذرياً تحت قبة البرلمان. فبدلاً من «النداء» الذي كان مزمناً لإطلاقه لمطالبة هولاند بالترشح، يحضّر عدد من نواب اليسار عريضة قالوا إنها ستكون أشبه بـ «وثيقة فانتيبلو»، في إشارة إلى العريضة التي تقدّم بها ماريشالات الإمبراطورية، عام 1814، لمطالبة نابليون بالتنحي.

«الخطر الإيراني»

«ترهق» إسرائيل في المحدي المنظور ميزايتها في المجالات العسكرية بدلاً من الاجتماعية. تخوفاً مما هو موجود فعلياً ومما قد لا يكون موجوداً

يحيه دوق

قرار إسرائيل ابتداء ثلاث غواصات ألمانية من طراز «دولفين»، الأكثر تطوراً من الغواصات الست الموجودة حالياً لدى سلاح البحرية الإسرائيلية، يعدّ إضافة إلى القدرة اللاحقة على تعزيز السلاح والوسائل القتالية في إسرائيل، وهي رسالة موجهة إلى الجانب الإيراني تحديداً، ربطاً بالمهام والقدرات التي يمكن أن يوفرها سلاح الغواصات، في أي مواجهة مستقبلية، قريبة أو بعيدة، مع إيران.

وعني عن الذكر أن ليس لإسرائيل تهديدات قريبة، بمعنى تهديدات متأتية من دول الطوق تستدعي هذا النوع من السلاح. وهي دول موزعة

بين دول «غير قادرة حالياً» ودول «مسالمة» لإسرائيل، خاصة الأردن ومصر، اللتين ترتبطان بمعاهدات تسوية مع الإسرائيليين. أما التهديد المتأتي من سوريا ولبنان، برأ أو جواً أو بحراً، فليس بمستوى التهديد الذي يستدعي من إسرائيل تأمين «الضربة الثانية» لغواصات تجوب البحار.

الواضح أن قراراً كهذا اتخذ بعد سلسلة من تقديرات الموقف وخطط بناء القوة ومستلزماتها لمواجهة أخطار وتهديدات محدقة بإسرائيل، بالقوة أو بالفعل، الحالية أو مستقبلية، ومن الجانب الإسرائيلي تحديداً. ويخدم سلاح الغواصات إسرائيل في اتجاهين اثنين: قدرة مناورة استراتيجية ضد إيران، بمعنى نقل القدرة العسكرية الإسرائيلية من إسرائيل إلى أقرب نقطة ممكنة لتوجيه ضربات ابتدائية أو ردية، وفي الوقت نفسه، تأمين خيار «الضربة الثانية» لمهمة الردع في مواجهة إيران، ودفعها إلى الامتناع عن إصابة إسرائيل بـ «سلاح دمار شامل».

وقرار ابتداء الغواصات لا يأتي فقط من «تقديرات» أو «تخمينات»

لتهديدات وأخطار مقبلة فحسب، بل هو تقدير موقف مستند إلى معطيات غير قابلة للجدال من ناحية إسرائيل، خاصة أن الإقدام على ابتداء الغواصات الثلاث يحلّ

هكذا سلاح ليس لازماً لدول الطوق أو في مواجهة الفصائل

الخزينة الإسرائيلية أعباء مالية في موازاة معركة داخلية قائمة حالياً على الميزانية العسكرية التي تعدّ غير مسبوقة. تلك المعركة تأتي لمصلحة الميزانية الاجتماعية المتراجعة في السنوات الأخيرة والمتسببة في تقشّف يدفع إلى خلافات حادة بين الأحزاب الإسرائيلية التي تسعى إلى أصوات الناخبين ممن يلمسون تراجع عطاءات الخزينة ولا يلمسون مباشرة

خطراً وتهديداً أمنيين محققين، كما تلمسه المؤسسة الأمنية وأجهزتها الاستخبارية. وكانت الحكومة الألمانية قد أكدت، وفق تقرير لصحيفة «هآرتس» يوم أمس، أن إسرائيل تفكر في شراء غواصات جديدة يمكن أن يتسلّمها سلاح البحرية الإسرائيلية بعد عشر سنوات. ووفق المتحدث باسم الحكومة الألمانية، فإن المفاوضات جارية لابتداء الغواصات، المفترض أن تستبدل الغواصات القديمة الموجودة في إسرائيل.

من جهة أخرى، أشارت صحيفة «معاريّف» إلى أن مذكرة التفاهم حول اتفاقية الشراء قد توقع في نهاية الشهر المقبل، لافتة إلى أن قيمة الصفقة تصل إلى ما يقارب 1,2 مليار يورو. ولفقت أيضاً إلى أن الغواصات الجديدة قادرة على استخدام صواريخ «كروز» يصل مداها إلى آلاف الكيلومترات، ويمكن تزويدها كذلك بصواريخ تحمل رؤوساً نووية. ووفق المصادر التي تحدثت إلى الصحيفة، فإن أسطول الغواصات الإسرائيلي صار «معداً لتوجيه الضربة الثانية، في حال تعرض إسرائيل لهجوم نووي».

ما قل ودل

قرر «الحزب الاشتراكي» الإسباني، أمس، فسح المجال للمحافظ هاربانو راخوي لتشكيل حكومة جديدة وإنهاء الشك السياسي في البلاد المستمر منذ عشرة أشهر وتفاذي إجراء انتخابات ثالثة في عام.

وقرر مندوبو اللجنة الفدرالية للحزب، الذين اجتمعوا في مدريد، بغالبية كبيرة بلغت 139 مقابل رفض 96. الامتناع لحدّ التصويت على الثقة في الحكومة الجديدة، للسماح لراخوي الذي يتولى رئاسة الوزراء منذ نهاية 2011 بتشكيل حكومة أقلية هذه المرة، وقف ما أعلنت الحزب. وبذلك، يجنب «الحزب الاشتراكي» العنقوس والذي يلقى مناسفة شديدة من حزب «بوديموس»، الإسبان المودة إلى صناديق الاقتراع للمرة الثالثة في عام. (اف ب)